المبحث الأول

أ- الإبدال في اللغة والاصطلاح

ب- الإبدال وآراء العلماء

ج- مُسَوِّغات الإبدال

obeikandl.com

obeikandl.com

الإبدال في اللغة

الأصل في الإبدال : جعل شيء مكان شيء آخر[1] ، يقال : أبدلته بكذا إبدالا : نحَّيت الأول وجعلت الثاني مكانه , وبدَّلته تبديلا : بمعنى غيَّرت صورته تغييرًا [2] .

الإبدال في الاصطلاح

هو : " جعل حرف بدل حرف آخر من الكلمة الواحدة وفي موضعه منها لعلاقة بين الحرفين أو حركة مكان أخرى . أو هو تغيير صوت إلى آخر من الكلمة الواحدة وفي موضعه منها لعلاقة بين الصَّوتين بتأثير البيئة اللغوية المحيطة " [3] .

إذًا فالإبدال يحدث بين الأصوات اللغوية بفرعيها معًا – الصَّوامت والحركات [4] – , فجميع الحروف الهجائية بدءًا بالهمزة وانتهاء بالياء تُعَدُّ مادة خصبة لتطبيق نظرية الإبدال عليها , وكذلك جميع الحركات الطويلة – ألف المد وواو المد وياء المد – , وكذلك الحركات القصيرة – الفتحة والكسرة والضمة – , " فكل صوت لين عرضة بطبعه لأن ينحرف إلى صوت لين آخر , وكل صوت ساكن عرضة بطبعه لأن ينحرف إلى صوت آخر ساكن معه في مخرجه أو قريب منه[5] " .

---

(1) لسان العرب لابن منظور الإفريقي . تحقيق . عبد الله على الكبير وآخرين (ب د ل) 1 / 231 –مطبعة دار المعارف .

(2) المصباح المنير للفيومي صـ 15 – مكتبة لبنان – بيروت – 1990 م .

(3) قضايا ونظرات في فقه اللغة العربية د. إبراهيم محمد أبو سكين صـ 50 – الطبعة الثانية 1996 / 1997 م . وينظر : مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي . تصدير المحقق . عزِّ الدين التنوخي صـ 9 – دمشق 1379هـ – 1960م , واللهجات العربية د. إبراهيم محمد نجا صـ 71 – مطبعة السعادة – 1396هـ – 1976م , والاشتقاق . عبد الله أمين صـ 333 – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الثانية 1420هـ – 2000م , والتطور اللغوي التاريخي د . إبراهيم السامرائي صـ 110 – دار الأندلس – الطبعة الثالثة 1983م , واللهجات العربية نشأة وتطورًا . د . عبد الغفار حامد هلال صـ 120 – مكتبة وهبة – الطبعة الثانية 1414هـ – 1993م .

(4) وهذا النوع من الإبدال خارج نطاق الإبدال القياسي الصرفي الذي يضمه حروف (هدأت موطيًا) . ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق . مصطفى السقا وآخرين 1 / 283 –مطبعة الحلبي – الطبعة الأولى – 1374 هـ – 1954م , وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري 2 / 367 – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي , وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 4 / 280 – دار إحياء الكتب العربية – مطبعة الحلبي .

(5) فقه اللغة د . على عبد الواحد وافي صـ 141 – دار نهضة مصر .

obeikandl.com

وهذا النوع من الإبدال " إنما يقتصر على النَّقل والسَّماع , دون أن يكون قياسيًّا يسمح للناطق بصوغ أمثلة جديدة في اللغة , فالدِّراسة في مادته تقف عند حدود الجمع والوصف والمقارنة والاستنتاج , دون أن تتجاوز ذلك إلى سَنِّ قواعد قياسية إنشائية[1] " .

الإبدال وآراء العلماء

أثبت كثير من علماء العربية أن قضية الإبدال قد تحقَّقت في العربية بصورة واسعة , وسيطرت على كثير من ألفاظها , ولكن عند وضع القانون العام لتلك القضية وتحديد القول الفصل فيها تعدَّدت آراؤهم قديمًا وحديثًا حتى برزت إلى السَّاحة اللغوية ثلاثة اتجاهات بيانها كما يلي :-

الاتجاه الأول : الخلاف اللهجي

ويمثِّل هذا الاتجاه أبو الطيب اللغوي وطائفة من القدامى إضافة إلى كثير من المحدثين , حيث إن اختلاف اللهجات العربية هي الضَّابط الرئيس في نظرهم لتحقيق تلك القضية , حيث يقول أبو الطيب : " ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف , وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة , تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد , حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد ، قال : والدَّليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورًا مهموزة وطورًا غير مهموزة , ولا بالصَّاد مرة , وبالسِّين أخرى ؛ وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا , والهمزة المصدرة عينًا ؛ كقولهم في أنْ عنْ , لا تشترك العرب في شيء من ذلك , إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون[2] " .

وقد ظهر في بعض نصوص كتاب " الإبدال " لابن السِّكيت أنه يؤيِّد هذا الاتجاه عندما قال : " وقلت لأعرابي : أتقول : مثل حَلك الغراب أو حَنكه ، فقال : لا أقول حلَكه[3] " .

وفي هذا دلالة على أن نطق هذه الكلمة باللام ليس من خصائص قبيلته إنما النطق بالنون هو السائد عندهم .

---

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث د . عبد الصبور شاهين صـ 73 – بتصرف يسير – مكتبة الخانجي بالقاهرة – 1966م .

(2) المزهر 1 / 460 .

(3) الإبدال لأبي يوسف يعقوب بن السكيت . تحقيق . د . حسين محمد شرف صـ 67 – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة 1398هـ – 1978م .

obeikandl.com

وعلى ذلك فابن السِّكيت يرى أنه من الممكن تحقيق الإبدال داخل محيط البيئة الواحدة , بدليل ما ورد عن العرب يؤيِّد ذلك , وإلا فهو من قبيل اختلاف اللهجات , حيث يقول : " وحضرني أعرابيَّان من بني كلاب فقال أحدهما إنْفَحَة , وقال الأخر مِنْفَحَة , ثم افترقا على أن يسألا جماعة الأشياخ من بني كلاب , فاتَّفَق جماعة على قول ذا , وجماعة على قول ذا , وهما لغتان[1] " .

وهنا نرى أن ابن السكيت قد تصور إمكان وقوع الإبدال في البيئة الواحدة , فكلا الأعرابيين من بني كلاب[2] .

وقد أبدى ابن جني ميلا لاتجاه ابن السكيت اعتمادًا على أن العربي الفصيح ربَّما يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا , وذلك من خلال " باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا ", حيث يقول فيه : " ومن ذلك قولهم : بغداد , وبغدان ، وقالوا أيضًا : مغدان , وطبرزل , وطبرزن ... وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به , فإذا ورد شيء من ذلك – كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان – , فينبغي أن تتأمَّل حال كلامه ؛ فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال , كثرتهما واحدة , فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها , وسعة تصرف أقوالها ، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما , ثم إنَّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى . وطال بها عهده , وكثر استعماله لها , فلحقت – لطول المدة واتصال استعمالها – بلغته الأولى[3] " .

وقد أفصح ابن دُريد عن تأييده لاتجاه أبي الطيب عندما ذكر عن أبي حاتم قوله : " قلت لأم الهيثم : كيف تقولين أشد سوادًا ممَّاذا ؟ قلت : من حَلَك الغراب ، قلت : أفتقولينها من حَنَك الغراب ؟ فقالت : لا أقولها أبدًا[4] " .

---

(1) إصلاح المنطق لابن السكيت . تحقيق . أحمد محمد شاكر , وعبد السلام محمد هارون صـ 175 , 176 – دار المعارف – الطبعة الرابعة 1368هـ – 1949م . وينظر : المزهر 1 / 475 .

(2) من أسرار اللغة د . إبراهيم أنيس صـ 72 – مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة السادسة 1978م.

(3) الخصائص لابن جني . تحقيق . محمد على النجار 1 / 373 – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة 1407هـ – 1987م .

(4) المزهر 1 / 475 .

openkanon.com

ومن أنصار هذا الاتجاه أيضًا ابن خالويه , حيث ذكر في شرح الفصيح : " أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال : اختلف رجلان في الصَّقر , فقال أحدهما بالسِّين وقال الآخر بالصَّاد , فتحاكما إلى أعرابي ثالث , فقال : أما أنا فأقول الزَّقر بالزاي , قال : ابن خالويه : فدل على أنها ثلاث لغات[1] " .

وهذه النُّصوص تؤكِّد على أن نطق بعض الكلمات العربية بصورتين مختلفتين لمعنى واحد مرده الأساسي إلى اختلاف اللهجات العربية .

وقد أيَّد هذا الاتجاه كثير من المحدثين منهم الدكتور / على عبد الواحد وافي , حيث يقول : " ويرجع السبب في كثير من ظواهر هذا التناوب إلى اختلاف القبائل في النطق بأصوات الكلمة ، فمادة كشط مثلا كانت تنطقها قريش بالكاف على حين أن أسدًا وتميمًا كانت تنطقانها بالقاف[2] " .

وهذا الرأي هو ما ذهب إليه أيضًا الدكتور / إبراهيم السامرائي , حيث ذكر بعد عرضه لآراء القدامى والمحدثين في تلك القضية قوله : " وأريد أن أخلص من هذا العرض لأقوال القدامى والمحدثين في هذه المشكلة إلى أن العربية قد اشتملت على لغات عدَّة هي لغات القبائل المختلفة ، وطبيعي أن يحصل الخلاف بين هذه اللغات لاختلاف البيئة , وعلى هذا فإن كثيرًا مما حمل على الإبدال داخل ضمن هذه اللغات . وعلى هذا فليس هناك إبدال بل هناك اختلاف بين المعربين فالذي يقول " صراط " لا يقولها بالسين " سراط " والعكس حاصل أيضًا ... أريد أن أقول : إن اللغة فطرة وبداهة فالذي يقول " مدحه " لا يمكن أن ينسرح لسانه فيقول "مدهه " والعكس صحيح أيضًا ... وعلى هذا فلم نعدم أن نجد بين الأقدمين من نظر إلى هذه المشكلة النَّظر الصَّحيح , فقد قال أبو الطيب : ليس المراد من الإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف , وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة[3] ... " .

وقد حاول بعض العلماء أن يفرِّق بين الإبدال وما وقع نتيجة اختلاف اللهجات , حيث يحدث الإبدال من وجهة نظره إذا وقع داخل محيط البيئة الواحدة وإلا فهو من قبيل اختلاف

---

(1) السابق الجزء نفسه والصفحة .

(2) فقه اللغة صـ 185 .

(3) التطور اللغوي التاريخي صـ 112 , 115 .

obeikandl.com

اللهجات , حيث يقول البطليوسي في شرح الفصيح : " ليس الألف في الأرَقَان ونحوه مبدلة من الياء , ولكنهما لغتان , ومما يدل على أن هذه الأحرف لغات ما رواه اللحياني قال : قلت لأعرابي : أتقول مثل حَنَكِ الغراب أو مثل حَلَكه ؟ فقال : لا أقول مثل حَلكه , حكاه القالي[1] " .

الاتجاه الثاني : كثرة التَّصرف والاستعمال

ويمثِّل هذا الاتجاه عالم العربية ابن جنِّي والذي يرى أن الحكم على كلمات هذا الباب التي اتفقت في المعنى واتحدت في جميع حروفها ماعدا حرفًا واحدًا من قبيل الإبدال إذا اتضحت أصالة إحداها بكثرة تصرُّفها واستعمالها , وفرعيَّة الأخرى بقلَّة ذلك , فتكون الأولى هي الأصل المبدل منه , والثانية هي الفرع المبدل , سواء أكان ذلك داخل محيط القبيلة الواحدة أم بين القبائل العربية جميعًا , وإذا لم يمكن الحكم بذلك عُدَّت من قبيل اختلاف اللهجات[2] .

وقد عقد ابن جنِّي في (خصائصه) (بابًا في الحرفين المتقاربين يُستعمل أحدهما مكان صاحبه) يقول فيه : " فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين كل واحد منهما قائم برأسه لم يَسُغ العدول عن الحكم بذلك . فإن دلَّ دالٌّ أودَعَت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِل بموجب الدَّلالة , وصير إلى مقتضى الصَّنعة ، ومن ذلك سُكْر طَبَرْزَل وطَبَرْزَن : هما متساويان في الاستعمال , فلست بأن تجعل أحدهما أصلا لصاحبه أولى منك بحمله على ضده . ومن ذلك قولهم : هتلتِ السماء , وهتنت : هما أصلان ؛ ألا تراهما متساويين في التَّصرف ؛ يقولون : هتنت السماء تَهْتِن تَهْتانًا , وهتلت تهتِل تهتالا , وهي سحائب هُتَّن , وهُتَّل ... وكذلك قولهم : رجل (خامِل) و (خامِن) النون فيه بدل من اللام ؛ ألا ترى أنه أكثر , وأن الفعل عليه تصرَّف , وذلك قولهم : خَمَل يَخمُلُ خُمُولا وكذلك قولهم : قام زيد فُمَّ عمرو , الفاء بدل من الثاء في ثُمَّ , ألا ترى أنه أكثر استعمالا[3] " .

---

(1) المزهر 1 / 474 , 475 .

(2) ويوافقه في هذا الرأي ابن سيده وابن يعيش . ينظر : المخصَّص لابن سيده 1 / 94 وما بعدها – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م , وشرح المفصَّل لابن يعيش 1 / 7 وما بعدها – عالم الكتب – بيروت .

(3) الخصائص 2 / 84 : 86 .

وفي نهاية هذا الباب يتمُّ تقرير هذا المقياس مرَّة أخرى والتأكيد عليه من خلال قوله : " فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يتلقَّى ما يرِد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال , أو اعتقاد أصلية الحرفين إن كانا أصلين[1] " .

ولكن يبدو أن ابن جني لم يكن ليعتد بهذا المبدأ الذي قرَّره في تطبيقه لأمثلة هذه الظاهرة , وهذا ما اتَّضح من بعض النُّصوص التي أوردها في بعض كتبه , حيث يقول في " سر صناعة الإعراب " : " وقال خَطَر بيده يخطِر , وغَطر يَغْطِر , فالغين كأنها بدل من الخاء لكثرة الخاء وقلة الغين , وقد يجوز أن يكونا أصلين إلا أن أحدهما أقل استعمالا من صاحبه[2]" .

ويقول في " الخصائص " :" فأما قولهم : ما قام زيد بل عمرو , وبَنْ عمرو فالنُّون بدل من اللام , ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بَنْ) والحكم على الأكثر لأعلى الأقل . هذا هو الظاهر من أمره , ولست مع هذا أدفع أن يكون (بَنْ) لغة قائمة برأسها[3] " .

ويعلِّق على ذلك الدكتور / عبد الغفار هلال بقوله : " على أننا نلاحظ أن ابن جنِّي نفسه قد أحسَّ بضعف هذا المقياس في قرارة نفسه وظهر في تطبيقه بما يؤكِّد لنا تشكُّكه في صلاحيته ... ففي النَّصَّين السَّابقين دليل واضح على عدم اعتداد ابن جني بهذا المبدأ وتشككه فيه[4] " .

ومن هنا فإن ابن جنِّي قد جانبه الصواب في هذا المنهج ؛ وذلك " لأن مقياس التَّصرف لا ينبغي أن يعول عليه لجواز أن تكون الكلمة المحكوم بفرعيتها لقلَّة التَّصرف الوارد منها ليس لأمر راجع للكلمة , ولكن لأمر يرجع إلى استغناء العرب بتصرفات كلمة أخرى عن تصرفاتها , والاستغناء عادة عربيَّة , فقد استغنوا بترك عن ماضي يدع ويذر[5] , وعلى هذا فقصور الكلمة في التَّصرف لا يصح جعله مقياسًا لفرعية كلمة وأصالة أخرى لجواز أن يكون الاستغناء قد تطرق إليها[6] " .

---

(1) السابق 2 / 89 .

(2) سر صناعة الإعراب 1 / 247 .

(3) الخصائص 2 / 86 .

(4) اللهجات العربية نشأة وتطورًا صـ 127 , 128 .

(5) الخصائص 1 / 267 .

(6) اللهجات العربية د. إبراهيم نجا صـ 74 .

openkandil.com

وكذلك لا يعول على كثرة الاستعمال ؛ وذلك لأنه " قد تبيَّن لدراسي اللغة أن بعض الألفاظ كتب له الذُّيوع والانتشار في عصر من العصور , وأهمل في عصر آخر , فتصير الكلمة بناء على هذا المقياس معرضة للأصالة والفرعية حسب الذُّيوع والإهمال في عصورها المختلفة , وهذا ما يجعل ذلك الأساس غير مستساغ[1]" .

هذا بالإضافة كما يرى مؤرِّخو اللغة أن اللغة تفقد 19٪ من كلماتها عبر ألف سنة ... وأنَّى لمستعمل اللغة أن يصل إلى ما اعتور اللفظة عبر تاريخها الطويل , كما أن ابن جنِّي عندما رأى أن التاء في النات وأكيات مبدلة من السين في الناس وأكياس قد نقض ما سبق أن قرَّره واعتمده في كشطت وقشطت , فقد تماثلت الظروف والعوامل دون تماثل النتيجة , حيث قال في قشطت : وليست القاف في هذا بدلا من الكاف ؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين , على حين يقول في النَّات وأكيات : وقد أبدلوا التَّاء من السِّين , ولم يقل ما قاله في قشطت من عدم الإبدال ؛ لأن كشطت وقشطت لغتان لأقوام مختلفين , ولم يدر بخلد ابن جني أن إبدال السين تاء كالنَّات في النَّاس لهجة أيضًا وتنسب لأهل اليمن تُسمى بالوتم[2] .

الاتجاه الثالث : التَّطور الصَّوتي

ويمثِّل هذا الاتجاه الدكتور / إبراهيم أنيس والذي يرى أن قضية الإبدال اللغوي ظهرت نتيجة للتَّطور الصَّوتي الذي أصاب كلمات هذا الباب , والذي يدخل أحيانًا في باب اختلاف اللهجات , حيث يقول : " حين نستعرض تلك الكلمات التي فسِّرت على أنها من الإبدال حينًا , أو من تباين اللهجات حينًا آخر , لا نشك لحظة في أنها جميعًا نتيجة التَّطور الصَّوتي , أو أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفًا من حروفها , نستطيع أن نفسِّرها على إن إحدى الصُّورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها , غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصَّوتيَّة بين الحرفين المبدل والمبدل منه[3] " .

---

(1) السابق الصفحة نفسها .

(2) قضايا ونظرات في فقه اللغة د .إبراهيم أبو سكين صـ 54 , 55 . وينظر : المزهر 1/ 222 .

(3) من أسرار اللغة صـ 75 .

obeikandl.com

إذًا فالحكم من خلال هذا الاتجاه على تلك الكلمات التي اتحدت في جميع فروعها ماعدا حرفًا واحدًا من قبيل الإبدال إذا اتفق المعنى مع وجود علاقة صوتية بينهما , سواء أكانت هذه العلاقة عن طريق المخارج أم الصفات , وأما إذا اختلف المعنى أو انعدمت العلاقة الصَّوتية فلا يُسمَّى إبدالا , بل تُعَدُّ كل صورة أصلا مستقلا بذاته عن الأخرى .

وقد كانت الأمثلة الواردة في كتاب " الإبدال لابن السِّكيت " هي الـجانب التطبيقي لإبـداء هذا الرأي , حيث يقول الدكتور / إبراهيم أنيس : " ومعظم الكلمات التي رواها ابن السكيت في كتابه من هذا النوع الذي نلاحظ فيه الصلة الوثيقة بين الحرف الأصلي والحرف الجديد في الكلمة التي أصابها هذا التَّطور الصَّوتي , فما يسمى بالإبدال بين الهاء والهمزة أو الفاء والثَّاء , أو اللام والرَّاء , أو الدَّال والذَّال , إلى آخر ما جاء في كتاب ابن السِّكيت , كل هذا مما يمكن تفسيره لوضوح الصِّلة الصَّوتية بين كل حرفين . أما الذي يصعب تفسيره فيما رواه ابن السِّكيت فهو حين يحدثنا عن الإبدال بين الحاء والجيم , أو اللام والدَّال , أو الطَّاء والجيم , أو الفاء والكاف , أو الفاء والقاف . ويجدر بنا في مثل هذه الأحوال ألا نربط بين الصورتين , بل أن نعد كلا منهما صورة أصلية مستقلَّة تمام الاستقلال عن الصُّورة الأخرى[1]" .

ويؤيِّده الدكتور / صبحي الصَّالح في ذلك بقوله : " ورأى المحدثين – على جراءته – أسلم اتجاهًا , وأصحُّ نتيجة , من رأى تلك الطائفة من المتقدِّمين الذين ذهبوا إلى إكثار العرب من الإبدال كأنه سُنَّة أو عادة[2] , وكأنَّ النُّطقين المختلفين عندهم متساويان يوضع أحدهما مكان الآخر ؛ وكأن يعتمدون هذا الإبدال إعجابًا به , وتفنُّنًا فيه[3] " .

ولكن حكم الدكتور / إبراهيم أنيس على جميع الكلمات ذات المعنى الواحد بأن إحدى الصُّورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها في غياب المعجم التاريخي للغة العربية

---

(1) السابق الصفحة نفسها .

(2) ويقصد بذلك ابن فارس . ينظر : الصاحبي صـ 333 .

(3) دراسات في فقه اللغة د . صبحي الصالح صـ 213 – دار العلم للملايين – الطبعة الحادية عشرة 1379 هـ – 1960 م .

obeikandl.com

قد شابه البطلان فأنَّى لمحدث أن يستوعب جميع اللغة ويقرِّر أن هذه أصل وتلك فرع أو تطور عن الأصل[1].

وبعد عرض هذه الاتجاهات الثلاثة حول قضية الإبدال والتعرُّف على آراء العلماء فيها – قدامى ومحدثين – أرى أن اختلاف اللهجات العربية هو العنوان البارز للحكم على تلك القضية " فالحقُّ أحقُّ أن يتبع وهو أن الإبدال ينشأ من اختلاف اللغات كما ذهب إلى ذلك أبو الطيب اللغوي[2] " .

ولكن حتى يتحقَّق قانون الإبدال كان لا بد من وجود علاقة صوتية بين الصَّوتين محور التبادل – المبدل والمبدل منه – مع اتفاق في المعنى بينهما , ولكن إذا انعدمت العلاقة الصَّوتية بينهما أو اختلف المعنى فتلك الكلمات إذًا خارج نطاق حدود قضية الإبدال .

مُسَوِّغات الإبدال

إذا كان القدامى والمحدثون قد اختلفوا في التعليل لنشأة هذه الظاهرة إلا أنهم قد اتفقوا على أن عملية التَّناوب بين الصَّوتين – المُبْدَل والمُبْدَل منه – لا بد أن تتمَّ على أساس من التَّقارب الصَّوتي الذي يجمع بينهما , سواء أكان هذا التقارب عن طريق المخارج أم الصفات .

وهذا ما عناه ابن جنِّي بقوله : " أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها , وذلك الدَّال والطَّاء والتَّاء , والذَّال والظَّاء والثَّاء , والهاء والهمزة , والميم والنون وغير ذلك مما تدانت مخارجه[3] " .

ويقول في موضع آخر : " فإن فاء افتعل إذا كانت زايًا قلبت التاء دالا , وذلك نحو ازْدَجَرَ ... وأصل هذا : ازتَجر .. لأنَّه افتعل من الزَّجر ... ولكن الزَّاي لما كانت مجهورة , وكانت التاء مهموسة , وكانت الدَّال أخت التَّاء في المخرج , وأخت الزَّاي في الجهر , قرَّبوا بعض الصَّوت من بعض , فأبدلوا التَّاء أشبه الحروف من موضعها بالزَّاي , وهي الدَّال , فقالوا : ازدجر ... ونحو من هذا التَّقريب في الصَّوت قولهم في سَبَقْت : صَبَقت , وفي سُقْت

---

(1) قضايا ونظرات في فقه اللغة د. إبراهيم أبو سكين صـ 55 .

(2) اللهجات العربية د . إبراهيم نجا صـ 75 .

(3) سر صناعة الإعراب 1 / 197 .

openkan.com

: صُقت .. وذلك أن القاف حرف مستعل , والسِّين غير مستعل , إلا أنها أخت الصَّاد المستعلية , فقربوا السِّين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السِّين , وهو الصَّاد[1] " .

ومبدأ التَّقارب الصَّوتي بين المبدل والمبدل منه هو ما أكَّد عليه المحدثون أيضًا , حيث يقول الدكتور / إبراهيم أنيس : " غير أنَّه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصَّوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه[2] " .

ويؤكِّد الدكتور / على عبد الواحد وافي على ضرورة الاتِّفاق في النَّوع بين الصَّوتين , ويفسِّر ذلك بقوله : " ونعني بالاتِّفاق في النَّوع : أن يتقارب الصَّوتان في المخرج أو يتحدا في جميع الصِّفات ما عدا الإطباق ، فمن أمثلة التَّقارب في المخرج تناوب الميم والنون في مثل امتقع لونه وانتقع , و اللام والنون في مثل أسود حالك وحانك , وفلان خامل الذكر وخامنه , والراء واللام في مثل هدر الحمام وهدل ... ومن أمثلة الاتِّفاق في الصِّفات ما عدا الإطباق تناوب الصَّاد والسِّين في مثل ساطع وصاطع , والصِّراط , والسِّراط , وسخره في العمل وصخره , وخطيب مسقع ومصقع , وصقر وسقر , والصَّدغ والسَّدغ[3] " .

ومن هنا كما يقول الدكتور / عبد الصبور شاهين : " لا يكون الإبدال إبدالا حقًّا إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتيَّة كقرب المخرج , أو الاشتراك في بعض الصِّفات كالجهر والهمس والشِّدَّة والرَّخاوة[4] " .

ومع كل هذا يصرُّ بعض العلماء على إخراج الصِّفة من دائرة هذا التَّناوب , وذلك على حدِّ قول أحدهم : " أما اختلاف الصِّفة فليس بذي بال ؛ لأن المعول في معرفة نوع الصَّوت ودرجة إيقاعه على العضو الذي خرج منه من بين أعضاء جهاز النُّطق , وليس على الطريقة أو الكيفيَّة التي تمَّ بها انطلاق هذا الصَّوت[5] " .

---

(1) السابق 1 / 171 , 172 .

(2) من أسرار اللغة صـ 75 . وينظر : التطور اللغوي التاريخي د. إبراهيم السامرائي صـ 113 .

(3) فقه اللغة صـ 184 , 185 .

(4) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث صـ 73 .

(5) دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح صـ 218 . وهذا هو ما اقتصر عليه أيضًا د . جرجى زيدان حيث يقول :"ويحصل الإبدال غالبًا بين الحروف التي هي من مخرج واحد أو مخارج متقاربة " الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية د. جرجى زيدان صـ 60 – دار الهلال – الطبعة الثانية 1904م .

ونظرًا لهذه العلاقة الصَّوتية التي تربط بين الصَّوتين – المبدل والمبدل منه – في صورة الكلمة العربية أبرز علماء العربية المسوِّغات التي تسوِّغ حدوث هذه الظَّاهرة بين تلك الكلمات على طريقة الاشتقاق الأكبر بشيء من التفصيل في عدة نقاط هي :

1- التَّماثل :وهو أن يتحد الحرفان مخرجًا وصفة,مثل اللام والنون[1].

2- التَّجانس : وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا ويختلفا صفة : كالدَّال , والطَّاء .

3- التَّقارب[2] : وتتشكَّل هذه العلاقة في عدَّة صور هي :-

أ- أن يتقارب الحرفان مخرجًا ويتحدا صفة : كالحاء والهاء .

ب- أن يتقارب الحرفان مخرجًا وصفة : كاللام والرَّاء .

ج- أن يتقارب الحرفان مخرجًا , ويتباعدا صفة : كالدَّال والسِّين.

د- أن يتقارب الحرفان صفة ويتباعدا مخرجًا: كالشين والسين .

4- التباعد[3] : وتتشكَّل هذه العلاقة في عدَّة صور هي :

أ- أن يتباعد الحرفان مخرجًا ويتحدا صفة , كالنُّون والميم .

ب- أن يتباعد الحرفان مخرجًا وصفة : كالميم والضَّاد[4] .

---

(1) وقد مثَّل الأستاذ / عبد الله أمين والدكتور / صبحي الصالح لهذين النوعين بالباءين , والتَّاءين , والثَّاءين , وقد جانبهما الصَّواب في ذلك , فهل يوجد في العربية باءان , أو تاءان , أو ثاءان حتى يتم التعاقب بينهما ؟ أم أنه يمكن أن يبدل الشيء من نفسه ؟ وما الفائدة التي تعود علينا – على فرض وجوده وحدوثه – ؟ , وكيف نعرف – عندها – البدل من المبدل منه ؟ . وقفات تأملية مع فقه اللغة العربية د . يحيى الجندي صـ 448 – الطبعة الأولى 1423 هـ - 2003م .

(2) يكون الحرفان متقاربين مخرجًا : إذا كان مخرجاهما من عضو واحد , وليس بينهما فاصل كالهمزة من أقصى الحلق , والعين من وسطه , ومتقاربين صفة إذا اتحدا في أكثر الصفات كالنُّون والرَّاء . الاشتقاق . عبد الله أمين صـ 352 , 353 .

(3) يكون الحرفان متباعدين مخرجًا : إذا كان مخرجاهما من عضو واحد , وكان بينهما فاصل كالهمزة من أقصى الحلق , والخاء من أدناه , فالفاصل بينهما في وسط الحلق , أو كانا من عضوين كالعين من وسط الحلق , والجيم من وسط اللسان . السابق صـ 353 .

(4) السابق صـ 352 .

obeikandl.com

ويعلق الدُّكتور / صبحي الصالح على تلك المسوِّغات بقوله : " ولو تتبعنا مسوِّغات الإبدال في حروف المعجم العربي على ترتيبها لوجدنا علاقة التَّقارب أكثر بين تلك المسوِّغات أما التَّجانس والتَّباعد فقليلان نادران , وإن كانا يتفاوتان بين حرف وآخر[1] " .

obeikandl.com

(1) دراسات في فقه اللغة صـ 219 , 220 .